S240521

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

# بيـان

# الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ترحب بإدانة القضاء الفرنسي لثلاثة من القيادات الأمنية في النظام السوري على خلفية مقتل الفرنسيين مازن الدباغ وابنه عبد القادر

على دول العالم المضي قدماً لتحقيق العدالة لما لا يقل عن **15087** ضحية قتلوا بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز لدى النظام السوري

**السبت 25 أيار 2024**

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

أصدرت محكمة الجنايات في باريس، أمس الجمعة 24/ أيار/ 2024، حكمها بإدانة ثلاثة من القيادات الأمنية في النظام السوري بعد اتهامهم بالتواطؤ في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وذلك على خلفية قضية اعتقال المواطنين السوريين الفرنسيين مازن الدباغ وابنه عبد القادر، واختفائهما القسري في مركز احتجاز يتبع لشعبة المخابرات الجوية، ثم قتلهما جراء التعذيب، بالإضافة إلى مصادرة والاستيلاء على ممتلكاتهما في دمشق.

جاء هذا القرار بعد جلسات عقدتها المحكمة ضد المدانين غيابياً من 21 إلى 24/ أيار/ 2024. وكانت وحدة جرائم الحرب في باريس قد بدأت تحقيقاً جنائياً في القضية منذ تشرين الثاني/ 2016، ثم قام المدعي العام في باريس بفتح تحقيق قضائي حولها استناداً لمبدأ الولاية القضائية العالمية، وقد أصدر قضاة التحقيق في القضية في 8/ تشرين الأول/ 2018، أوامر بالتوقيف ضد كل من الضباط علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود.

وما كانت هذه المحاكمة لتعقد لولا الجهود والشجاعة التي قدمها كل من السيد عبيدة الدباغ "شقيق الضحية مازن"، وزوجته السيدة حنان الدباغ.

ونص قرار المحكمة الصادر غيابياً على الحكم بالسجن المؤبد "مدى الحياة" لكل من علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود، وإدانتهم بالتواطؤ في السجن والتعذيب والاختفاء القسري والإضرار المتعمد بالحياة التي تشكل جرائم ضد الإنسانية، والابتزاز وسلب الممتلكات التي تشكل جريمة حرب

وقد واكبت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان جلسات المحاكمة الأخيرة على مدار أربعة أيام، ممثلة بحضور مديرها التنفيذي الأستاذ فضل عبد الغني. كما تم الاستناد إلى البيانات والتقارير التي أصدرتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في العديد من المداخلات التي قدمتها المحامية العامة في باريس والشهود والخبراء.

وكان الضحية عبد القادر مازن دباغ "باتريك"، من أبناء مدينة دمشق، ويحمل الجنسية الفرنسية، من مواليد عام 1993، طالب في السنة الثانية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق، قد اعتقلته عناصر تتبع لشعبة المخابرات الجوية التابعة لقوات النظام السوري يوم الأحد 3/ تشرين الثاني/ 2013، إثر مداهمة منزله في حي المزة في مدينة دمشق، واقتادته لفرع التحقيق التابع للمخابرات الجوية في مطار المزة العسكري في مدينة دمشق، ومنذ ذلك الوقت وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. وفي يوم الأربعاء 15/ آب/ 2018، علِمَ ذووه أنَّه مُسجّل في دائرة السجل المدني على أنَّه قد تُوفي بتاريخ 21/ كانون الثاني/ 2014.

↑ عبد القادر مازن دباغ

مازن صالح دباغ

أما والده مازن صالح دباغ، الذي كان يشغل منصب المستشار التعليمي الأول في المدرسة الفرنسية "مدرسة شارل ديغول" في دمشق، وتشرف عليها الدولة الفرنسية عبر سفارتها في مدينة دمشق، من مواليد عام 1959، قد اعتقلته ذات العناصر التي تتبع لشعبة المخابرات الجوية، يوم الإثنين 4/ تشرين الثاني/ 2013، إثر مداهمة منزله في حي المزة في مدينة دمشق بعد يوم من اعتقال ابنه عبد القادر، وعلِمَ ذووه أنَّه مُسجّل في دائرة السجل المدني على أنَّه قد تُوفي بتاريخ 25/ تشرين الثاني/ 2017، أي بعد قرابة ثلاث سنوات من وفاة ابنه عبد القادر. وفي تموز 2016، طُردت زوجة مازن الدباغ وابنته من منزلهما في دمشق بعد استيلاء عبد السلام محمود عليه.

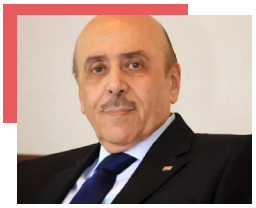

علي مملوك

يعتبر هذا الحكم إدانة مهمة لثلاثة من أبرز القيادات العسكرية الذين تولوا مناصب عليا في الأجهزة الأمنية لدى النظام السوري، من ضمنهم علي مملوك والذي ما زال على رأس عمله، فاللواء علي مملوك، من أبناء مدينة دمشق، من مواليد عام 1946، شغل منصب رئيس مكتب الأمن الوطني في سوريا منذ عام 2012، وهو أعلى جهاز أمني في سوريا ويشرف على عمل باقي الأجهزة الأمنية. وبتاريخ 18/ كانون الثاني/ 2024، تم الإعلان عن تعيينه في منصب مستشار رئيس الجمهورية العربية السورية لشؤون الأمن الوطني في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وقد قام مؤخراً بزيارة رسمية إلى إيران للعزاء بوفاة رئيسها.

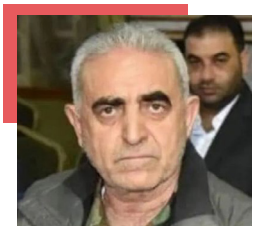

جميل حسن

واللواء جميل حسن، من أبناء قرية القرنية في محافظة ريف حمص، من مواليد عام 1952، شغل منصب مدير إدارة المخابرات الجوية في عموم سوريا منذ بداية عام 2009 حتى عام 2019، ويعتبر المسؤول المباشر عن الانتهاكات الواسعة التي ارتكبها عناصر المخابرات الجوية تحت إدارته من قتل واعتقال تعسفي وتعذيب وتغييب قسري بحقّ المعتقلين.

أما العميد عبد السلام فجر محمود، من أبناء قرية الفوعة في ريف محافظة إدلب الشمالي، من مواليد عام 1959، شغل عبد السلام منصب رئيس فرع التحقيق في فرع المخابرات الجوية في مدينة دمشق منذ عام 2011 حتى عام 2020، وبحسب عشرات الشهادات التي سجلتها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان لناجون من فرع التحقيق في مطار المزة العسكري، فقد مارس عبد السلام عمليات التعذيب والتحقيق بشكل مباشر ضد مئات المعتقلين، العديد منهم توفوا بسبب التعذيب أو إهمال الرعاية الصحية والظروف الوحشية لمراكز الاحتجاز التي أشرف عليها.

ترحب الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بإصدار القضاء الفرنسي حكم الإدانة ضد الضباط الثلاثة، اللواء علي مملوك، واللواء جميل حسن، والعميد عبد السلام فجر محمود، وتعتبرها خطوة إضافية في مسار المحاسبة، وعلى دول العالم الديمقراطية أن تتذكر وتسعى من أجل العدالة لما لا يقل عن **136192 شخصاً** لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري ويعانون من التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وهو مسؤول عن مقتل ما لا يقل عن **15087 ضحية** بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، وهؤلاء جميعهم مسجلون في قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، كما أنَّه لا يزال مستمر بإرسال مزيد من بيانات المختفين قسرياً في مراكز احتجازه إلى دوائر السجل المدني لتسجيلهم كمتوفيين، وقد سجلنا مالا يقل عن **1631 شخصاً**، بينهم 24 طفلاً و21 سيدة، وذلك منذ مطلع عام 2018 حتى 24/ أيار/ 2024، وفي جميع الحالات لم يُذكَر سبب الوفاة، ولم يسلم النظام الجثث للأهالي، ولم يُعلن عن الوفاة وقت حدوثها. وتشكل هذه الممارسات جرائم ضد الإنسانية وتأمل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أن تكون القرارات الصادرة عن المحاكمات المستندة لمبدأ الولاية القضائية العالمية بداية لتحقيق المزيد من العدالة للضحايا وذويهم والمحاسبة للمسؤولين عنها.

كما تؤكد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على أنَّ النظام السوري ماضٍ بتحدي القانون الدولي وانتهاك كافة القرارات الدولية، وقد أصدرنا الخميس 23/ أيار/ 2024 تقريراً أظهرنا فيه استمرار النظام السوري بالاعتقال التعسفي والتعذيب في انتهاك صارخ لقرار محكمة العدل الدولية بعد 6 أشهر من إصداره، ولذا لابدَّ من اتخاذ كل الإجراءات اللازمة بما فيها القسرية لردع النظام السوري الذي لا يفهم سوى لغة الإجبار والقوة.

SNHR

# الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

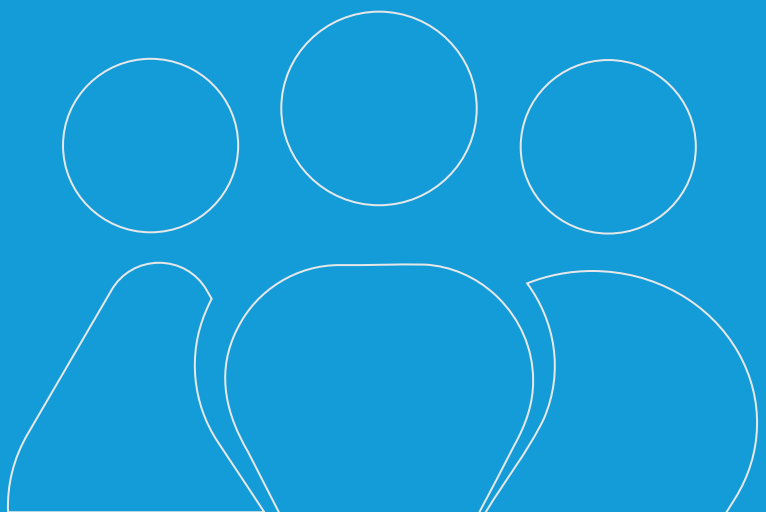

info@snhr.org
www.snhr.org